ميزان المدفوعات ودوره في آلية الاصلاحات

أ. حسان خضر

ميزان المدفوعات ودوره في آلية الاصلاحات

- هو ملخص لبيان معاملات بلد معين مع بقية أنحاء العالم خلال سنة.
- مكونات الميزان:
  - الحساب الجاري
  - حساب رأس المال
  - حساب الاحتياطيات الرسمية
- تسجل كل معاملة ميزان المدفوعات لدائن ومدين.
- يترتب على المعاملة الدائنة Credit Transaction استلام أموال من الأجانب.

- يترتب على المعاملة المدينة Debit Transaction دفع أموال للأجانب.

- الحساب الجاري:

- يتضمن حركة الصادرات (معاملات دائنة دافئة +) والواردات (معاملات مدنية –) من السلع والخدمات والتحويلات من طرف واحد (هبات من المقيمين لأجانب، والعكس).

مثال مبسط

الصادرات من السلع والخدمات		+530
سلع	319	
خدمات	211	
الواردات من السلع والخدمات		-642
سلع	-447	
خدمات	-195	
تحويلات من طرف واحد، صافي		-15
هبات من حكومة أجنبية	-10	
تحويلات من حكومة أجنبية لرواتب تقاعدية	-3	
تحويلات عاملين وتحويلات أخرى	-2	

رصيد السلع	-128
رصيد السلع والخدمات	-112
رصيد الحساب الجاري	-127

حساب رأس المال

(أ) تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الاصول الاجنبية في البلد (ماعدا الاحتياطيات الاسمية).

(ب) ويشمل حساب رأس المال أيضاً الاستثمارات المباشرة (المكائن والمباني،..)

(جـ) المشـتريات والمبيعات من الأوراق المالية (أسهم، وسندات، وأذونات خزانة).

(د) التغيرات في أصول وخصوم البلد المصرفية، وغير المصرفية تجاه الأجانب خلال السنة.

- حيث تعتبر الزيادة في أصول البلد بالخارج، والانخفاض في أصول الأجانب في البلد (ما عدا أصول الاحتياطيات الرسمية) تعتبر تدفقات رأسمالية للخارج Capital Outflows أو مدينة (–) في حساب راس المال الخاص بالبلد، لأنه يترتب عليها مدفوعات للأجانب.
- أما الانخفاض أصول البلد في الخارج، والزيادة في الأصول الأجنبية في البلد فتعتبر تدفقات رأسمالية للداخل Capital Inflows، أو دائنة (+) لأنه يترتب عليها مدفوعات من الأجانب للبلد .

مثال مبسط

أصول البلد في الخارج، صافية (يترتب عليها زيادة في تدفقات راس المال للخارج (–))	-77
الأصول الحكومية، صافية (ما عدا أصول الاحتياطيات الرسمية)	4
الاصول الخاصة، صافية	-81
الاستثمارات المباشرة بالخارج	-17
أوراق مالية أجنبية	-8
مطالبات وخصوم غير مصرفية	-2
مطالبات مصرفية	-54

أصول أجنبية في البلد، صافية (يترتب عليها زيادة في تدفقات رأس المال للداخل (+))	180
استثمار مباشر	58
أوراق مالية لوزارة المالية بالبلد وأوراق مالية أخرى	47
مطالبات غير مصرفية	6
مطالبات مصرفية	69
رصيد حساب رأس المال	103

حساب الاحتياطي الرسمي

- يقيس التغير في أصول الاحتياطيات الرسمية للبلد في الخارج، واصول الاحتياطيات الرسمية للأجانب بالبلد .
- تشمل هذه الأصول:

(أ) الممتلكات من الذهب العائد للأجهزة النقدية المحلية .

(ب) حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights (SDRs)

(جـ) وضع احتياطيات البلد في صندوق النقد الدولي .

(د) حيازة البلد الرسمية من العملات الأجنبية .

- تفسر الزيادة في أصول الاحتياطيات الرسمية للبلد على بند مدين (-) .
- في حين تفسر الزيادة في الأصول الأجنبية الرسمية في البلد على أنها بند دائن (+) .

مثال مبسط

أصول الاحتياطيات الرسمية	-4
الذهب	0
حقوق السحب الخاصة	0
وضع الاحتياطي بصندوق النقد الدولي	1
العملات القابلة للتحويل	-5
الأصول الرسمية الأجنبية	39
رصيد الاحتياطي الرسمي	35

القيد المزدوج

- تسجل كل معاملة إما كبند دائن أو كبند مدين في ميزان المدفوعات.
- وعند تسجيل معاملة معينة (كدائن) أو (كمدين)، يقابلها، تباعاً، تسجيل معاملة (كمدين) أو (كدائن) في أحد الحسابات الثلاث: الجاري، أو راس المال، أو الاحتياطي الرسمي.
- وهذا ما يطلق عليه القيد المزدوج كضمان القاعدة المحاسبية من ضرورة وجود جانبين لأي معاملة محاسبية: فعندما نبيع شيء معين نستلم أموالاً لقاء عملية البيع، وعندما نشتري شيئاً ندفع أموالاً لقاء عملية الشراء.

الاخطاء الإحصائية

- لا بد أن يترتب على القيد المزدوج، نظرياً، أن تكون المعاملات الدائنة مساوية للمعاملات المدينة، وذلك عندما نأخذ بنظر الاعتبار جميع الحسابات الثلاث بنظر الاعتبار.
- إلاّ أنه، ولأسباب مرتبطة باهمال ادخال بعض المعاملات أو الخطأ في ادخالها، قد لا يتطابق مجموع المعاملات الدائنة مع مجموع المعاملات المدينة.
- لذلك نلجأ إلى بند يطلق عليه الأخطاء الإحصاء أو السهو والخطأ Statistical Discrepancy لغرض ضمان توازن ميزان المدفوعات.

مثال مبسط

- عندما نجمع رصيد الحساب الجاري (127-)، مع رصيد حساب رأس المال (103+)، مع رصيد حساب الاحتياطيات الرسمية (35+)، نحصل على رصيد (دائن) بمبلغ (11+) ليميزان المدفوعات لعام معين.
- نتيجة لذلك لا بد من اللجوء إلى بند للسهو والخطأ بمبلغ (11-) حتى لنتمكن من مساواة مجموع المعاملات المدينة مع مجموع المعاملات الدائنة.

قياس العجز أو الفائض بميزان المدفوعات

- إذا كان مجموع المعاملات المدينة Debits > مجموع المعاملات الدائنة Credits في الحساب الجاري، وحساب رأس المال (بما في ذلك بند الخطأ والسهو)، يقال أن هناك (عجز) في ميزان المدفوعات.
- والعكس إذا كان جموع المعاملات المدينة Debits < مجموع المعاملات الدائنة Credits (بما في ذلك بند الخطأ والسهو)، يقال أن هناك (فائض) في ميزان المدفوعات.
- هذا المفهوم لـ (فائض) ولـ (العجز) صحيح في حالة واحدة فقط، وهي العمل بنظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate System.

- لأنه في نظام سعر الصرف المرن بالكامل Freely Flexible Exchange Rate System يتم تصحيح الزيادة في الانفاق عن العوائد، آلياً، من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية Deprecation .
- أما إذا كان نظام سعر الصرف غير مرن بالكامل، أو ما يعرف بنظام سعرٍ الصرف المدار Managed Exchange Rate System فإن جزءا من زيادة الانفاق يتم تعويضه من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية، في حين يتم تعويض الجزء الآخر من خلال صافي الرصيد الدائن Net Credit Balance لحساب الاحتياطيات الرسمية للبلد .

مثال مبسط

الصادرات من السلع والخدمات		+530
سلع	319	
خدمات	211	
الواردات من السلع والخدمات		-642
سلع	-447	
خدمات	-195	
تحويلات من طرف واحد، صافي		-15
هبات من حكومة أجنبية	-10	
تحويلات من حكومة أجنبية لرواتب تقاعدية	-3	
تحويلات عاملين وتحويلات أخرى	-2	

أصول البلد في الخارج، صافية (يترتب عليها زيادة في تدفقات راس المال للخارج (–))	-82
الأصول الاحتياطيات الرسمية للبلد	-4
الأصول الحكومية، صافية (ما عدا أصول الاحتياطيات الرسمية)	3
الاصول الخاصة، صافية	-81
الاستثمارات المباشرة بالخارج	-17
أوراق مالية أجنبية	-8
مطالبات وخصوم غير مصرفية	-2
مطالبات مصرفية	-54

أصول البلد في الخارج، صافية (تدفقات راس المال للداخل (+))	219
الأصول الرسمية الأجنبية في البلد، صافية	39
أصول أجنبية أخرى في البلد، صافية	180
استثمارات مباشرة في البلد	58
أوراق مالية وأوراق مالية أخرى للبلد	47
مطالبات غير مصرفية	6
مطالبات مصرفية	69

تخصيصات حقوق السحب الخاصة	0
السهو والخطأ	-11
رصيد تجارة السلع	-128
رصيد تجارة السلع والخدمات	-112
رصيد الحساب الجاري	-127
التعاملات في الأصول الاحتياطية الرسمية	
الزيادة (–) في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، صافية	-4
الزيادة (+) في الاصول الاحتياطية الأجنبية في البلد	39

- ولا بد من الملاحظة، في الجدول أعلاه، بأنه قد تم دمج كل من حساب راس المال مع حساب الاحتياطي الرسمي. وقد تم الحصول على صافي الرصيد الدائن Net Credit Balance (+35) من خلال جمع البندين الآخرين في الجدول أعلاه، واللذين يقيسان درجة التدخل الرسمي للبلد في أسواق العملة الأجنبية خلال السنة.

- ويمكن القول بوجود عجز بميزان المدفوعات، المشار إليه بالجدول أعلاه، فقط في حالة سيادة نظام سعر الصرف الثابت، كما أشرنا سابقاً.

كيفية قياس العجز الفائض أو التدخل الرسمي

- رأينا أنه بسبب نظرية القيد المزدوج فإن مل معاملة (مدينة) أو (دائنة) بميزان المدفوعات تعوضها معاملة (دائنة) أو (مدينة) تباعاً، وبنفس القيمة.

(أ) فكيف يمكن أن يحقق العجز أو الفائض بالميزان.

(ب) كيف يمكن أن يقاس العجز أو الفائض.

(أ) رأينا أنه وفقاً لنظرية القيد المزدوج، فإن مجموع البنود الدائنة يساوي مجموع البنود المدينة عند جمع الحسابات الثلاث (الجارية، رأس المال، والاحتياطي)، بما في ذلك تخصيصات حقوق السحب الخاصة، وبند السهو والخطأ. ومع ذلك يمكن قياس العجز أو الفائض من خلال جمع كافة بنود ميزان المدفوعات ما عدا تلك الواردة في حساب الاحتياطي الرسمي للبلد. ويقال أن ميزان المدفوعات في حالة توازن فقط في الحالة التي يكون فيها رصيد هذا الحساب (حساب الاحتياطي الرسمي) مساوياً للصفر.

(ب) (i) في الحالة التي تفوق بها قيمة البنود المدينة قيمة البنود الدائنة في الحسابات الجارية، ورأس المال (بما في ذلك بند السهو والخطأ) فإن الرصيد المدين الصافي يقيس العجز في ميزان مدفوعات البلد .

ويجب تسوية هذا العجز (في ظل نظام سعر الصرف الثابت) بقيمة مقابلة لرصيد دائن صافي بحساب الاحتياطي الرسمي للبلد .

(ii) أما في الحالة التي تفوق بها قيمة البنود الدائنة قيمة البنود المدينة في الحسابات الجارية وحساب رأس المال (بما في ذلك بند السهو والخطأ)، فإن الرصيد الدائن الصافي يقيس الفائض في ميزان المدفوعات.

ويجب تسوية هذا الفائض (في ظل نظام سعر الصرف الثابت)بقيمة مقابلة لرصيد مدين صافي في حساب الاحتياطي الرسمي للبلد .

ويطلق على كافة المعاملات في الحساب الجاري، وحساب رأس المال اسم البنود المستقلة (لا تتأثر بالسياسة النقدية) . وتحدث هذه البنود بدوافع الربحية والبحث عن فرص العمل (ما عدا التحويلات)، وبالتالي فهي مستقلة عن اعتبارات ميزان المدفوعات.

أما بنود حساب الاحتياطي الرسمي فيطلق عليها اسم " البنود المتكيفة Accommodating Items "، لأنها ناتجة عن موازنة المعاملات الدولية.

لذلك فإن العجز بميزان المدفوعات يتجسد إما في :

(i) رصيد مدين صافي في البنود المستقلة، أو

(ii) برصيد دائن صافي، معادل في القيمة، في البنود المتكيفة.

والعكس بالنسبة لحالة الفائض.

الوضع المالي الدولي

- يقيس الوضع المالي الدولي إجمالي قيمة اصول البلد، وتوزيعها في الخارج، وكذلك الاصول الأجنبية في البلد، نهاية السنة.
- وبناء على ذلك يشير هذا الوضع إلى مفهوم " الرصيد " وليس " التدفق " كما هو الحال بميزان المدفوعات. ويطلق على الوضع المالي للدولة أحياناً " ميزان المديونية Balance of Indebtedness".
- ويسمح الوضع المالي الدولي في التنبؤ بمستقبل التدفق من الدخول أو العوائد من استثمارات البلد الأجنبية.

وضع الاستثمار الدولي في نهاية أعوام معينة
(قيمة دفترية)

فئة الاستثمار	السنوات					
	1	2	3	4	5	6
صافي الوضع المالي الدولي للبلد	106	3	-111	-268	-378	-533
أصول البلد في الخارج	607	896	950	1,073	1,170	1,253
أصول احتياطيات رسمية	27	35	43	48	46	48
الذهب	11	11	11	11	11	11
حقوق السحب الخاصة	3	16	7	8	10	10
وضع الاحتياطيات بصندوق النقد الدولي	3	11	12	12	12	10
العملات الأجنبية	10	7	13	17	13	17
أصول حكومية أخرى	64	85	88	90	89	85
أصول خاصة	517	776	819	935	1,035	1,120
استثمار مباشر	215	211	230	260	308	327
أوراق مالية أجنبية	63	89	112	132	147	156
مطالبات مصرفية	204	446	448	507	547	604
أخرى	35	30	29	36	31	33
الأصول الأجنبية في البلد	501	893	1,061	1,341	1,548	1,786
أصول رسمية	176	199	203	242	284	327
أصول خاصة	325	694	858	1,099	1,264	1,464
استثمار مباشر	83	165	185	220	272	329
أخرى	242	529	673	879	992	1,135

- وكما يظهر من الجدول فإن هذا البلد تحول من وضع الدائنية الصافية دولياً (106 بليون في العام الأول) إلى بلد مدين (أكثر من 500 بليون في العام الخامس).
- وقد نتج هذا التغير بسبب زيادة الأصول الأجنبية بحوالي ثلاث مرات خلال السنة الأولى إلى الخامسة. في حين لم ترتفع أصول البلد في الخارج إلاّ في حدود الضعف.
- وكان من نتيجة هذا التدهور، خلال فترة الخمس سنوات، بروز مشاكل مستقبلية للاقتصاد القومي.

- فعلى سبيل المثال على هذا البلد أن يقوم بدفع مدفوعات صافية ضخمة (فوائد، وأرباح أسهم، وأرباح) إلى الأجانب مستقبلاً. لذلك فإن مثل هذا الوضع للاستثمار الدولي قد ينتج عنه " رهن Mortgaging " الاقتصاد القومي مستقبلاً، أي وضع أعباء ثقيلة على كاهل الأجيال لخدمة وتسديد الديون.

التعديلات الآلية بميزان المدفوعات

- هناك إمكانية لحدوث فائض/عجز بميزان المدفوعات بفعل العديد من الأسباب:

(i) أسباب قصير الأجل، مثل:

(أ) من شأن التوسعات الدورية Cyclical expansions في الدخل القومي بالبلد، والكساد في البلدان الأجنبية أن تزيد من الواردات، وتقلل من الصادرات (عجز).

(ب) كذلك فإن ارتفاع معدل التضخم محلياً مقارنة بالبلدان الأجنبية من شأنه أن يشجع الواردات ويضغط الصادرات.

(جـ) انهيار في المحاصيل الزراعية، اضرابات كما هو الحال في البلدان الصناعية، قد يؤدي أيضاً إلى العجز.

(د) ارتفاع في تدفقات رأس المال للداخل Captical Inflows.

(ii) أسباب هيكلية، مثل:

(أ) تفاوتات ما بين معدل النمو المحلي، والأجنبي.

(ب) التغير في تفضيلات الطلب.

(جـ) الاختلافات في التطور التكنولوجي، ووفرة عوامل الإنتاج.

(د) التغير في البيئة الاقتصادية والسياسية (مستوى الحماية، ونشوء تكتلات تجارية، . .) .

- لذا هناك حاجة للتكيف أو التعديل Adjustment.
- هذه التعديلات يمكن أن توصف بأنها آلية Automatic، أو بفعل سياسات اقتصادية، وهي التي تحدث إما من خلال:

(i) التفاوتات بالأسعار الدولية.

(ii) التفاوتات في الدخل القومي.

(iii) التفاوتات في الدخل القومي، والأسعار، والتغير في السياسة النقدية.

(i) التفاوتات في الأسعار الدولية (التعديلات العربية في ظل نظام سعر الصرف المتغير.

- في ظل هذا النوع من نظام سعر الصرف (الثابت) يتم التصحيح العجز آلياً من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية Depreciation، ويتم تقييم الفائض من خلال رفع قيمة العملة المحلية Appreciation . وذلك في حالة استقرار سوق العملات الأجنبية.

- في ظل افتراض هذا النوع من الاستقرار فإن نظام سعر الصرف المتغير يعتبر ممكناً في الواقع فقطٍ في حالة أن الطلب والعرض على العملة الأجنبية يعتبر مرن نسبياً .